مقدمة في أصول التفسير لشيخ الاسلام بن تيمية رحمه الله

المحاضرة السادسة عشرة

(النص) قال شيخ الإسلام :

(فَأَمَّا تَفْسِيرُ الْقُرْآنِ بِمُجَرَّدِ الرَّأْيِ فَحَرَامٌ ، حَدَّثَنَا مُؤَمَّلُ حَدَّثَنَا سُفْيانُ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسِ سَفْيانُ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم: "مَنْ قَالَ فِي الْقُرْآنِ بِغَيْرِ عِلْمِ فَلْيَتَبَوَّأُ مَقْعَدَهُ مِنْ النَّارِ".

حَدَّثَنَا وَكِيعٌ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ عَبْدِ الْأَعْلَى الثَّعْلَبِي عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنْ الله عليه وسلم جُبَيْرٍ عَنْ ابْنٍ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله صلى الله عليه وسلم : "مَنْ قَالَ فِي الْقُرْآنِ بِغَيْرِ عِلْمِ فَلْيَتَبَوَّأُ مَقْعَدَهُ مِنْ النَّارِ".

وَبِهِ إِلَى التَّرْمِذِيّ قَالَ : حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حميد حَدَّثَنِي حَسَّانُ بْنُ هِلَالٍ قَالَ حَدَّثَنَا سَهُيْلُ أَخُو حَزْمِ القُطَعي قَالَ حَدَّثَنَا أَبُو عِمْرَانَ الْجُونِي عَنْ جُنْدُبٍ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم : "مَنْ قَالَ فِي الْقُرْآنِ بِرَأْيِهِ فَأَصَابَ فَقَدْ أَخْطَأً"

قَالَ التِّرْمِذِيُّ: "هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ ، وَقَدْ تَكَلَّمَ بَعْضُ أَهْلِ الْحَدِيثِ فِي سُهَيْل بْن أَبِي حَزْمٍ.

وَهَكَذَا رَوَى بَغْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِ صلى الله عليه وسلم وَغَيْرِ هِمْ أَنَّهُمْ شَدَّدُوا فِي أَنْ يُفَسَّرَ الْقُرْآنَ بِغَيْرِ عِلْمٍ. وَالله وَقَادَة وَغَيْرِهِمَا مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ وَأَمَّا الَّذِي رُويَ عَنْ مُجَاهِدٍ وقتادة وَغَيْرِهِمَا مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّهُمْ فَسَرُوا الْقُرْآنَ ، فَلَيْسَ الظَّنُّ بِهِمْ أَنَّهُمْ قَالُوا فِي الْقُرْآنِ وَفَسَرُوهُ بِغَيْرِ عِلْمٍ أَوْ مِنْ قِبَلِ أَنْفُسِهِمْ.

وَقَدْ رُوِيَ عَنْهُمْ مَا يَدُلُّ عَلَى مَا قُلْنَا ، أَنَّهُمْ لَمْ يَقُولُوا مِنْ قِبَلِ أَنْفُسِهِمْ بِغَيْرِ عِلْمٍ، فَمَنْ قَالَ فِي الْقُرْآنِ بِرَأْيِهِ فَقَدْ تَكَلَّفَ مَا لَا عَلْمَ لَهُ بِهِ، وَسَلَكَ غَيْرَ مَا أُمِرَ بِهِ، فَلَوْ أَنَّهُ أَصَابَ الْمَعْنَى فِي عِلْمَ لَهُ بِهِ، فَلَوْ أَنَّهُ أَصَابَ الْمَعْنَى فِي نَفْسِ الْأَمْرِ لَكَانَ قَدْ أَخْطَأَ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَأْتُ الْأَمْرُ مِنْ بَابِهِ ، كَمَنْ حَكْمَ بَيْنَ النَّاسِ عَلَى جَهْلِ فَهُو فِي الثَّارِ، وَإِنْ وَافَقَ حُكْمُهُ لَكُمْ بَيْنَ النَّاسِ عَلَى جَهْلِ فَهُو فِي الثَّارِ، وَإِنْ وَافَقَ حُكْمُهُ الصَّوَابَ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ؛ لَكِنْ يَكُونُ أَخَفَّ جُرْمًا مِمَّنْ أَخْطأً وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَهَكَذَا سَمَّى اللَّهُ تَعَالَى الْقَذَفَةَ كَاذِبِينَ فَقَالَ: "فَإِذْ لَمْ يَأْتُوا بِالشُّهَدَاءِ فَأُولَئِكَ عِنْدَ اللَّهِ هُمُ الْكَاذِبُونَ" فَالْقَاذِفُ كَاذِبٌ، وَلَوْ كَانَ قَدْ قَذَفَ مَنْ زَنَى فِي نَفْسِ الْأَمْرِ ؛ لِأَنَّهُ أَخْبَرَ بِمَا لَا يَجِلُّ لَهُ الْإِخْبَارُ بِهِ وَتَكَلَّفَ مَا لَا عِلْمَ لَهُ بِهِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَلِهَذَا تَحَرَّجَ جَمَاعَةٌ مِنْ السَّلَفِ عَنْ تَفْسِيرِ مَا لَا عِلْمَ لَهُمْ بِهِ ؟ كَمَا رَوَى شَعْبَةُ عَنْ سَلَيْمَانَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُرَّةَ عَنْ أَبِي كَمَا رَوَى شَعْبَةُ عَنْ سَلَيْمَانَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُرَّةَ عَنْ أَبِي مَعْمَرٍ قَالَ : قَالَ أَبُو بَكْرِ الصِّدِيقُ : "أَيُّ أَرْضِ ثُقِلُنِي ، وَأَيُّ سَمَاءٍ تُظِلُّنِي ، إذَا قُلْت فِي كِتَابِ اللَّهِ مَا لَمْ أَعْلَمْ؟ "

وَقَالَ أَبُو عَبَيْدٍ الْقَاسِمُ بِنُ سَلَامٍ : حَدَّثَنَا مَحْمُودُ بِنُ يَزِيدَ عَنْ الْعَوَّامِ بِنِ حوشب عَنْ إِبْرَاهِيمَ التيمي أَنَّ أَبَا بَكْرِ الصَّدِيقَ سئئلَ عَنْ قَوْلِه : "وَفَاكِهَةً وَأَبًّا " فَقَالَ : " أَيُّ سَمَاءٍ تُظُلُّنِي ، وَأَيُّ الْمَوْ فَوْلِه : "وَفَاكِهَةً وَأَبًّا " فَقَالَ : " أَيُّ سَمَاءٍ تُظُلُّنِي ، وَأَيُّ الْمُوْ عَنْ اللهِ مَا لَا أَعْلَمُ " مُنْقَطِعٌ وقَالَ أَبُو عَبَيْدٍ أَيْضًا حَدَّثَنَا يَزِيدُ عَنْ حميد عَنْ أَنَسٍ أَنَّ عُمَرَ وَقَالَ أَبُو عَبَيْدٍ أَيْضًا حَدَّثَنَا يَزِيدُ عَنْ حميد عَنْ أَنَسٍ أَنَّ عُمَرَ بِنَ الْخَطَّابِ قَرَأً عَلَى الْمِنْبَرِ : "وَفَاكِهَةً وَأَبًّا" فَقَالَ : "هَذِهِ الْفَاكِهَةُ قَدْ عَرَفْنَاهَا ، فَمَا الْأَبُ ؟ ثُمَّ رَجَعَ إِلَى نَفْسِهِ فَقَالَ : إِنَّ هَذَهِ الْفَاكِهَةُ قَدْ عَرَفْنَاهَا ، فَمَا الْأَبُ ؟ ثُمَّ رَجَعَ إِلَى نَفْسِهِ فَقَالَ : إِنَّ هَذَهِ الْفَاكِهَةُ قَدْ عَرَفْنَاهَا ، فَمَا الْأَبُ ؟ ثُمَّ رَجَعَ إِلَى نَفْسِهِ فَقَالَ : إِنَّ هَذَا لَهُو التَّكَلُفُ يَا عُمَرُ"

وَقَالَ عَبْدُ بْنُ حميد حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ قَالَ : حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ ثَابِتٍ عَنْ أَنَسٍ قَالَ : "كُنَّا عِنْدَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ

وَفِي ظَهْرِ قَمِيصِهِ أَرْبَعُ رِقَاعِ فَقَرَأَ: "وَفَاكِهَةً وَأَبَّا" فَقَالَ: "مَا الْأَبُ؟ " ثُمَّ قَالَ: "إنَّ هَذَا لَهُوَ التَّكَلُّفُ ، فَمَا عَلَيْكَ أَنْ لَا تَدْربه."

وَهَٰذَا كُلُّهُ مَحْمُولٌ عَلَى أَنَّهُمَا رضي الله عنهما إِنَّمَا أَرَادَا اسْتِكْشَافَ عِلْم كَيْفِيَّةِ الْأَبِ، وَإِلَّا فَكَوْنُهُ نَبْتًا مِنْ الْأَرْضِ ظَاهِرٌ لَا يُجْهَلُ ؛ لقوله تعالَى تَعَالَى : "فَأَنْبَتْنَا فِيهَا حَبَّا وَعِنَبًا وَعَنَبًا وَقَصْبًا وَزَيْتُونًا وَنَخُلًا حَدَائِقَ غُلْبًا".

وَقَالَ ابْنُ جَرِيرٍ: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ عُلَيْكَةَ: أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ " سُئِلَ عَنْ عُلَيْكَةً: أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ " سُئِلَ عَنْ آيَةٍ لَوْ سُئِلَ عَنْ آيَةٍ لَوْ سُئِلَ عَنْ أَنْ يَقُولَ فِيهَا." آيَةٍ لَوْ سُئِلَ عَنْهَا بَعْضُكُمْ لَقَالَ فِيهَا ، فَأَبَى أَنْ يَقُولَ فِيهَا." إسْنَادُهُ صَحِيحً.

وَقَالَ أَبُو عُبَيْدٍ : حَدَّثَنَا إسْمَاعِيلُ بْنُ إبْرَاهِيمَ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةً قَالَ : سَأَلَ رَجُلُ ابْنَ عَبَّاسٍ عَنْ : "يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ أَلْفَ سَنَة" فَقَالَ لَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ فَمَا : "يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْفُ سَنَةً" فَقَالَ الرَّجُلُ : إِنَّمَا سَأَلْتُكَ لِتُحَدِّثَنِي ، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ فَمَا اللَّهُ فِي كِتَابِهِ اللَّهُ أَعْلَمُ بِهِمَا " عَبَّاسٍ : "هُمَا يَوْمَانِ ذَكَرَهُمَا اللَّهُ فِي كِتَابِهِ اللَّهُ أَعْلَمُ بِهِمَا " فَكَرَهُمَا اللَّهُ فِي كِتَابِهِ اللَّهُ أَعْلَمُ بِهِمَا " فَكَرَهُ مَا لَا يَعْلَمُ)

الشرح

هذا ختام هذا الكتاب العظيم المفيد جدّا المسمى مقدمة في التفسير، وذكر فيه مسألة التفسير بالرأي. ذكر عددًا من القضايا المتعلقة بالتفسير بالرأي ، وهي:

- 1 حكم التفسير بالرأي المجرد.
- 2 الأحاديث الناهية عن ذلك.
- 3 تحرج جماعة من السلف عن تفسير ما لا علم لهم به، والمقصود بتحرج هؤلاء.
 - ثُمَّ ختم الرسالة بحديث ابن عباس في تقسيم التفسير.

والتفسير بالرأي معناه: أن نفسر القرآن بلا حجة وبلا دليل يرجع إليه، وإنما بمجرد رأي رآه هو، فليس له ما يدل على كلامه من القرآن ولا من السنة ولا من أقوال الصحابة ولا من اللغة ولا من السياق والسباق، وإنما هو رأى رأيا ففسر به.

وهذا قول بلا علم، الله جل وعلا جعل القول عليه بلا علم قرين الشرك به؛ لأن الشرك به قول على الله بلا علم.

فلا يحل لأحد أن يفسر القرآن بمجرد رأيه، فالتفسير بالرأي المجرد مذموم ومنهي عنه؛ لأنه داخل في القول على الله جل وعلا بلا علم، فالذي يفسر بالرأي هو يقول إن معنى قول الله هو كذا بغير دليل يستدل عليه، وإنما لمجرد شيء بدر له وظهر بدون حجة لا نقلية ولا لغوية، ولهذا الأحاديث التي جاء فيها الوعيد فيمن فسر القرآن برأيه، معناها ما جاء في الروايات الكثيرة يعني المتعددة في النهي عن تفسير القرآن أو الوعيد بتفسير القرآن بغير علم؛

لأنه جاء لفظان «من فسر القرآن بغير علم» واللفظ الثاني «من قال في القرآن»، وجاءت رواية «من قال في القرآن برأيه فليتبوأ مقعده من النار»

وهكذا سمي الله تعالى القذفة كاذبين فقال:) َ فَإِذْ لَمْ يَأْتُوا بِالشُّهَدَاءِ فَأُولَئِكَ عِنْدَ اللَّهِ هُمُ الْكَاذِبُونَ)(النور: 13) فالقاذف كاذب ولو كان قد قذف من زبى في نفس الأمر؛ لأنه أخبر بما لا يحل له الإخبار به وتكلف ما لا علم به، والله أعلم.

قال ابن عثيمين: "ومنه نعرف خطأ ما نقل مدحاً لامرأة يسمونها المتكلمة بالقرآن ، ذكرها في جواهر الأدب ، امرأة لا تتكلم إلا بالقرآن ، وقيل إنها منذ أربعين سنة لم تتكلم إلا بالقرآن مخافة أن تزل فيغضب عليها الرحمن، وأظن فعلها هذا زلَّة لأنها بهذا تنزل القرآن على غير ما أراد الله."

ذكر شيخ الإسلام في آخر الكلام النقول عن السلف الكثيرة:

أولا عن لأبي بكر رَضِيَ اللهُ عنْهُ بعد أن ساق الأحاديث من قال في القرآن بغير علم ذكر عن أبي بكر وإسناده عن أبي بكر حسن،

وعن عمر لا تثبت في قوله "وَفَاكِهَةً وَأَبًا "، وإنّما هي أقرب عن أبي بكر لتعدد رواياتها عنه، وفيها التحذير الشديد من أن يقال في القرآن بغير علم.

أما إذا احتج بعلم إما بآية أو بسنة أو بلغة، فإن هذا علم يصح أن يفسر بناء على فهمه من آية أو حديث أو لغة، وهذا هو الذي صار من الصحابة رضوان الله عليهم، فقد اجتهدوا بناء على فهم فهموه، فهو قول في القرآن بعلم وليس بغير علم،

فيحمل المروي عنهم عن الخلفاء وعن الصحابة من النهي عنه تفسير القرآن بالرأي، أو أن يقول قولا في القرآن؛ لأن هذا القول هو الذي لا يستند إلى حجة ودليل.

أما ما يستند إلى حجة ودليل عند صاحبه فهو مأذون له به كما هو الشائع في تفاسير العلماء في هذا الصدد.

- ومما يدل على أن هناك رأياً محموداً ما يلى :

أَنَّ الله تعالى أمر بتدبر القرآن في مثل قوله : { كِتَابٌ أَنزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِّيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ وَلِيَتَذَكَّرَ أُوْلُوا الأَلْبَابِ } .

والتدبر: التفكر الذي يفضي إلى فهم القرآن ، وكلما أمعن المتدبر النظر وأعمل الفكر تكشفت له معانٍ لم تكن ظاهرةً له من ذي قبل كما أفاده الطبري رحمه الله .

فالتدبّر: عملية عقلية يجريها المتدبر من أجل فهم معاني الخطاب القرآني ومراداته، ولا شك أنّ ما يظهرُ له من الفهم إنما هو اجتهاده الذي بلغه، ورأيّه الذي وصل إليه.

-وليس ببعيد أن يُقال: إنّ التفسير بالرأي ظهر في عهد النبي - صلى الله عليه وسلم - ، تدل لذلك الآثار التي اجتهد فيها الصحابة بحضرة رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ، فهذا عمرو بن العاص - رضي الله عنه - تيمم في غزوة ذات السُّلاسل - ويجوز: السَّلاسل - ، ولما سألن النبي - صلى الله عليه وسلم - عن سبب ذلك قال له: " وذكرتُ قول الله: { وَلا تَقْتُلُوا أَنفُسَكُمْ } ، فتيمّمْتُ، ثم صليت. فضحك نبينا - صلى الله عليه وسلم - ولم يقل شيئاً. ففي هذا الأثر ترى أن عَمْراً اجتهد ، وأعمل رأيه في فهم هذه الآية، وطبّقها على نفسه، فصلى بالقوم بعد التيمم، وهو جنب، ولم ينكر عليه الرسول - صلى الله عليه وسلم - هذا الاجتهاد والرأي.

ومن الأدلة على وجود الرأي المحمود كذلك قول النبي - صلى الله عليه وسلم - لابن عباس: « اللهم فقّهه في الدين، وعلّمه التأويل»، ولو كان المراد المسموع والمأثور من تفسير النبي - صلى الله عليه وسلم - لما كان لابن عباس مَزِيّة بهذا الدعاء؛ لأنه يشاركه فيه غيره، وهذا يدلّ على أن التأويل المراد: الفهم في القرآن كما أفاد ابن عاشور في التحرير والتنوير، وهذا الفهم إنما هو رأيّ لصاحبه.

ولما سئل الصديق الأكبر أبو بكر - رضي الله عنه - عن آية الكلالة قال : " أقول فيها برأيي؛ فإن كان صواباً فمن الله، وإن كان خطأً فمني ومن الشيطان ".

فيجب الحذر الشديد من أن يُقدم على القرآن بتفسير الآي بغير علم، ما يكون عند الإنسان حفظ للقرآن حيث يحمل بعض الآيات على بعض وفهم لمعانيها، أو معرفة بالسنة أو معرفة باللغة، وإنما هو يفسر بحسب وَجُدِه أو ما يطرأ له.

فحينئذ فالعلم الذي تكون معه النجاة في هذا الأمر بحيث يستطيع أن يفسر بعلم وأنه إذا اجتهد بالتعبير يكون مقبولا أن يكون يراجع :

التفاسير الأثرية أولا كتفسير الحافظ عبد الرزاق بن همام الصنعاني رحمه الله تعالى وكتفسير الإمام أحمد فيما نقل عنه وكتفسير سعيد وابن جرير وتفسير ابن مردويه وتفسير ابن المنذر وما أشبهها من التفاسير الأثرية، وكذلك ما لخصت فيه هذه التفاسير كتفسير ابن الجوزي وتفسير الحافظ ابن كثير وغيرها.

ثم هو مع ذلك يكون عنده بصر بالعقيدة الصحيحة التي قررها أئمة الإسلام وأئمة السنة حتى يفهم القرآن عليها،

وعنده بصر أيضا بمواقع التفسير من اللغة بمواقع اللغة حتى يعرف الإعراب يعرف المتقدم والمتأخر ويعرف طرفا من علم المعاني حتى يعرف فائدة التقديم والتأخير وفائدة الحصر وفائدة التأكيد وفائدة تنوع وحروف وأشباه ذلك مما هو مقرر في علم المعاني، إذا كان عنده طرف من علوم اللغة هذه مع معرفة بالقرآن والسنة ومراجعة لكتب التفسير

فإنه إذا اجتهد يُرجى أن يكون اجتهاده ليس به تجاوزا لقوله «من قال في القرآن بغير علم فليتبوأ مقعده من النار».

تفسير القرآن بالرأي المذموم له أشكال وله أنحاء:

- تفسير القرآن بالرأي المذموم في المسائل الغيبية كمسائل صفات الله جل وعلا أو الجنة والنار أو ما يحصل يوم القيامة، القرآن مملوء بالآيات التي فيها ذكر للغيبيات، فالإقدام على تفسير هذه الغيبيات بما يخالف قاعدة أمرّوها كما جاءت، هذا تفسير بالرأي، إلا ما كان فيه علم مقتفى فإن هذا يُصار إليه كتفسير الكرسى بأنه موضع القدمين، وتفسير الميزان بأنه له كفتان وأشباه ذلك.

- التفسير بالرأي يكون بحمْل القرآن على ما يخالف ما علم من الآيات الأخرى كصنيع أصحاب المذاهب الرّدية والفرق المنحرفة في تفسير بعض الآيات بما يخالف آيات أخر، آيات فيها ثناء على الصحابة رضوان الله عليهم لا يأخذون لها فيفسرون آيات أخر بتفسير يضاد هذه الآيات،

-وهكذا في مسائل الحلال والحرام فإن تفسيرها بما يناقض غيرها هذا يعدّ من التفسير بالرأي المذموم.

- التفسير بالتأويل المردود، والتأويل قد يكون صحيحا وقد يكون باطلا، والباطل هو أن يكون ليس هناك حجة في صرف اللفظ عن ظاهره المتبادر منه، هذا أيضا يكون تفسيرا بالرأي، من صرف لفظا عن ظاهره أو إلى غيره دون قرينة دون حجة تدل على ذلك فهذا من التأويل المذموم كما هو صنيع أصحاب المذاهب والفرق المختلفة.

مدارس التفسير بالرأي تنقسم إلى قسمين شهيرين:

الأول التفسير بالرأي المقبول

القسم الثاني التفسير بالرأي المذموم المردود، وهو القول على الله بغير علم.

أما التفسير بالرأي المقبول فيسمونه الرأي، ولعل الأصوب أن يطلق عليه: التفسير بالاجتهاد فهو مقبول، هو ما كانت عناصر الاجتهاد فيه تامة أو متوافرة، وهذا له عدة أمثلة أو مدارس في داخله:

- منها المدرسة الفقهية في التفسير، كل أصحاب مذهب فسر القرآن تفسيرا فقهيا خاصة في الآيات التي لها صلة بالفقه أو بأصول الفقه، وهذا كثير الحنابلة لهم تفاسير فقهية، والمالكية لهم تفاسير فقهية، والخنفية لهم تفاسير فقهية، والشافعية لهم تفاسير فقهية، والظاهرية لهم أيضا تفسير فقهي وهكذا، هذا تفسير بالاجتهاد الفقهي الذي له دليله لكن لم يفسر القرآن من حيث هو، لكن فسروه لكن بما يوافق المذهب الفقهي هذا داخل في هذه المدرسة.

-الثاني مدرسة التفسير بالاجتهاد النحوي، وهذا كثير ويدخل فيها الكتب المسماة إعراب القرآن، كإعراب القرآن للزجاج، وإعراب القرآن للفراء، وتفاسير اعتنى فيها بالإعراب كإعراب القرآن للعكبري وتفسير البحر المحيط لأبى حيان وأشباه هذه الكتب.

-الثالث مدرسة التفسير بالاجتهاد اللغوي، واللغوي يدخل فيه التفسير في المفردات، أو في البلاغة وهذه عدد من الكتب التي اعتنت بهذا التفسير، وقد تشترك مع غيرها في مدرسة مثلا مدرسة فقهية أو مدرسة عقدية ونحو ذلك، وهذه لها أمثلة متعددة كتفسير ابن الجوزي وتفسير البحر المحيط وكتفسير السمعاني وتفسير السمين الحلبي وتفاسير كثيرة في هذا الصدد، ومن المتأخرين تفسير الألوسي وما شابه ذلك، وهذه قد يكون ذلك عناية بالبلاغة أو عناية بالاشتقاق والمفردات.

-الصنف الرابع فيها التفاسير العقدية وهي التي اعتنت بالاجتهاد لكنها مالت إلى تقرير العقيدة، وهذه يصح أن نقول أن منها ما يدخل في هذه المدرسة، مدرسة الاجتهاد المقبول هي المدرسة العقدية السلفية أو التي تكون تبعا لأئمة الحديث رحمهم الله تعالى، والتي توافق ظاهر القرآن، هذه يصح أن نقول فيها أنها تفسير بالاجتهاد المقبول.

- والمدرسة الأخيرة المدرسة الإشارية، والمدرسة الإشارية هي مدرسة للتفسير بالاجتهاد لكن بذكر الإشارة، ومنها ما يدخل في الرأي المذموم في القسم الثاني.

وقد سبق لنا أنه يصح التفسير الإشاري بأربعة شروط.

-أما النوع الثاني وهو التفسير بالرأي المذموم:

فهو كل ماكان الاجتهاد فيه غير متوافر الشروط، ويدخل فيهاكل التفاسير التي يذهب إليها أهل البدع،

- مثل تفاسير غلاة الصوفية، وتفاسير الشيعة التي ينحون فيها إلى منحى التأويل والرأي الذي لا حجة فيه، مثل تفاسير الباطنية وتفاسير المعتزلة والخوارج وما أشبه ذلك من التفاسير.

فوائد في الروايات المذكورة:

في قوله: ((وفي ظهر قميصه أربع رقاع))

الفائدة فيه من حيث مصطلح الحديث أنه أدل على ضبط الرواي، يعني أن الراوي قد ضبط هذه القصة أو هذه القضية بحي إنه لم هذه القضية بحيث إنه أدل على ضيط الراوى يعنى أن الرلوى قد ضبط هذه القصة أو هذه القضية بحي إنه لم يخف عليه ما في ثوبه من الرقاع، أما الفائدة فيها من حيث السلوك فهو أن نعرف ماكان عليه الخلفاء الراشدون رضي الله عنهم من عدم الأثرة، وأنهم يعدون أنفسهم كغيرهم من الناس ، لا يمتازون على أحد، وأن حالهم كحال غيرهم، حتى إن عمر رضي الله عنه في عام الرمادة حرم على نفسه أن يأكل من الطعام الطيب واقتصر على اقل ما يطعم . كل هذا من أجل ألا يستاثر بشيء على رعيته رضي الله عنه.

(وَفَاكِهَةً وَأَبّاً)

هي محل الشاهد فعلم من قوله (وَفَاكِهَةً وَأَبّاً) أنه مما تنبت الأرض، ولا يخفى على أبي بكر وعمر أن الأب نبات من الأرض لكنهما أرادا- رضي الله عنهما- تعيين هذا الأب ما هو؟ وأي شجر هو؟فأشكل عليهم، وقد قيل في تفسيره أن الأب هو نبت يشبه القت عندنا، والظاهر والله أعلم أنه نبت صالح، يعنى بمعنى أنه شامل عام لكل ما يكون نبتاً.

أي أن ابن عباس- رضي الله عنهما- الذي دعا له الرسول عليه الصلاة والسلام بأن يعلمه الله التأويل ، يقول لو يسأل عن الآية التي لو سئل عنها بعضكم الآن لأجاب. وهذا يدل على أنه يجب التحري في تفسير كلام الله سبحانه وتعالي.

قال (حدثنا مؤمل)

الحديث هذا في الترمذي ومؤمل هذا صدوق توفي سنة أربع وخمسين ومائتين للهجرة .

قال (حدثنا سفيان عن عبد الأعلى)

هذا عبد الأعلى بن عامر الثعلبي ضعفه الإمام أحمد رحمه الله .

قال (عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم {من قال في القرآن بغير علم فليتبوأ مقعده من النار})

سعيد سبق وهذا الحديث ضعيف على كثرة طرقة من وجهين:

الوجه الأول: ابن عامر الثعلبي هذا كما تقدم ضعفه الإمام أحمد رحمه الله وقال ابن جحر صدوق يهم.

الوجه الثاني : الإضراب .

قال (حدثنا وكيع حدثنا سفيان عن عبد الأعلى الثعلبي عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم [من قال في القرآن بغير علم فليتبوأ مقعده من النار] وبه إلى الترمذي قال حدثنا عبد بن حميد حدثني حبان بن هلال)

حبان بن هلال هذا ثقة توفي سنة مائتين وست عشرة للهجرة .

قال (هلال قال حدثنا سهيل أخو حزام القطعي قال حدثنا أبو عمران الجويي عن جندب قال)

سيل بن مهران هذا ضعيف وعمران وهو عبد الملك بن حبيب الأزدي هذا ثقة توفي سنة ثمان وعشرين من الهجرة .

قال (قال: [قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من قال في القرآن برأيه فأصاب فقد أخطأ] وقال الترمذي هذا حديث غريب)

هذا حديث ضعيف كما ذكرنا أن الحديث له طرق لكنه ضعيف والقول بالتفسير بالرأي أن يقول بلا دليل كما ذكر ابن القيم رحمه الله .

قال (فلو أنه أصاب المعنى في نفس الأمر لكان قد أخطأ لأنه لم يأت الأمر من بابه)

يقول الشيخ إذا فسر القرآن بالرأي حتى ولو أصاب المعنى في الباطل فإنه قد أخطأ في الظاهر لكن استثنى هذا ما إذا كان على سبيل التعليم هذا استثناه بعض العلماء مثل لو أن الشيخ سأل تلامذته عن تفسير هذه الآية على سبيل التعليم هذا استثناه بعض العلماء وهو جائز ولا بأس به .

قال (كمن حكم بين الناس عن جهل فهو في النار وإن وافق حكمه الصواب في نفس الأمر لكن يكون أخف جرما ممن أخطأ والله أعلم)

أن من فسر القرآن برأيه لا يخلو من أمرين:

الأمر الأول: أن يخطأ ظاهراً وباطناً هذا أعظم إثم .

الأمر الثاني : أن يخطأ في الظاهر لكونه فسر برأيه بلا دليل ويصيب بالباطن يوافق المعنى هذا أخف جرماً وإثماً .

(كما روى شعبة عن سلميان عن عبد الله بن مرة عن أبي معمر قال: قال أبو بكر) عن سليمان عن عبد الله بن مره هذا تابعي كبير وصدوق.

عن أبي معمر هذا اسمه عبد الله بن سخطره هذا ما سمع من أبي بكر وهو الآن ينقل عن أبي معمر قال قال أبي بكر الصديق هو ثقة لكنه لم يسمع وإن كان ابن حبان يقول سمع وعلى هذا تكون الرواية مرسله منقطعة

.

قال (قال أبو عبيد أيضاً حدثنا يزيد عن حميد عن أنس أن عمر بن الخطاب قرأ في المنبر {وفاكهتاً وأبا})

يزيد بن هارون هذا ثقة وحميد الطويل هذا ثقة .

قال (فقال: هذه الفاكهة قد عرفناها فما الأب؟ ثم رجع إلى نفسه فقال إن هذا يا عمر) هذا الأثر عن عمر أخرجه الحاكم في المستدرك صححه الحاكم.

قال (وهذا كله محمول على أنهما رضي الله عنهما إنما أرادا استكشاف علم كيفية الأب وإلا فكونه نبتا في الأرض ظاهر لا يجهل لقوله تعالى { فأنبتنا فيها حبا * وعنبا وقضبا * وزيتونا ونخلا * وحدائق غلبا وفاكهةً وأبا})

معنى حدائق غلبا يعني غليظة ملتفة الأشجار , والأب هذا اختلف فيه المفسرون فقيل أنه القس بالسين وقيل أنه الخشيش وقيل لأنه فاكهة الحيوان .

قال (وقال ابن جرير: حدثنا يعقوب بن إبراهيم قال حدثنا ابن علية عن أيوب عن ابن أبي ملكية أن ابن عباس سئل عن آية لو سئل عنها بعضكم لقال فيها فأبى أن يقول فيها إسناده صحيح) هذا الأثر مختصر من الأثر الذي بعده وهذا من الآثار الذي ذكرها المؤلف رحمه الله

و يعقوب بن إبراهيم الدورقي ثقة

و ابن عُلَيه اسمه إسماعيل بن إبراهيم وهو ثقة وعُلَيه هذه أمه ,

أيوب و أبي مليكه كلهم ثقات هنا توقف ابن عباس عن الآية لأنه لم يكن لع علم فيها وهذا مما يدل على التحريم التفسير الرأي .

قال (وقال أبو عبيد: حدثنا إسماعيل بن إبراهيم عن أيوب عن ابن أبي مليكة قال: سأل رجل ابن عباس عن { يوم كان مقداره خمسين ألف سنة } عباس عن { يوم كان مقداره خمسين ألف سنة } فقال الرجل: إنما سألتك لتحدثني فقال ابن عباس هما يومان ذكرهما الله في كتابه الله أعلم بهما فكره أن يقول في كتاب الله ما لا يعلم)

هذا نفس الأثر السابق لكنه مختصر ويظهر الإختصار من ابن أبي مليكه .

ورد في القرآن ثلاث آيات:

الآية الأولى : في سورة المعارج وهي قول الله عز وجل (في يوم كان مقداره خمسين ألف سنه) الثانية : في سورة السجدة (يدبر الأمر من السماء والأرض ثم يعرج إليه في يوم كان مقداره ألف سنة مما تعدون) .

الثالثة : في سورة الحج في قول الله عز وجل (وإن يوم عند ربك كألف سنه مما تعدون) فهذه ثلاث آيات كيف الجمع بينها :

الرأي الأول: قال بعض العلماء أن هذا من المشتبه الذي لا يعرف.

الرأي الثاني: قال بعض العلماء يوم القيامة فالكافر يكون عليه كخمسين ألف سنه والمؤمن كألف سنة . الرأي الثالث: أنه في قوله تعالى (في يوم كان مقداره خمسين ألف سنه مما تعدون) هذا يوم القيامة و في سورة الحج في قول الله عز وجل (وإن يوم عند ربك كألف سنه) قال هذا في الأيام التي خلق الله فيها السموات والأرض

وأما بالنسبة لسورة السجدة (يدبر الأمر من السماء والأرض ثم يعرج إليه في يوم كان مقداره ألف سنة مما تعدون) هذا بالنسبة للمسيرة الأمر ونزوله فالمسافة تستغرق ألف يوم فسورة السجدة تنزل على الوحي (الأمر والنهى) وسورة الحج كل يوم مقداره ألف سنة و سورة المعارج على يوم القيامة .

-الأحاديث التي أوردها شيخ الإسلام من رواية الترمذي. مع أنها لا تصح؛ لضعفها. إلا أنَّ فيها من المعنى ما هو حقُّ تشهد له نصوص أخرى، ومن ذلك قوله تعالى: {قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِي الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمُ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحُقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمُ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَاناً وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لاَ تَعْلَمُونَ } بَطَنَ وَالْإِثْمُ وَالْبَغْي بِغَيْرِ الْحُقِ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لاَ يُنزِّلْ بِهِ سُلْطَاناً وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللهِ مَا لاَ تَعْلَمُونَ } [الأعراف: 33]، فجعل القول عليه بغير علم من المحرمات، والتفسير قول على الله، فإن كان بغير علم كان من المحرمات كما ورد في الآية.

وهذا النوع من الرأي هو الذي نهى عنه السلف، وعليه تُحمل نصوصهم الواردة في النهي عن الرأي في التفسير، والله أعلم.

أما ما ورد من تحرُّجهم من التفسير، فهم على قسمين:

القسم الأول: من لم يقل في التفسير تحرُّجًا، وندرت عنه الرواية في ذلك؛ كعروة بن الزبير (ت:93)، الذي قال عنه ابنه هشام (ت:146): «ما سمعت أبي يتأوَّل آية من كتاب الله قط».

ويلاحظ أنَّ هذا المذهب لم يرد عن أحد الصحابة، ولم يُنقل أنَّ أحد أعلام الصحابة الكرام توقَّف عن عموم التفسير تحرُّجًا سوى الرواية التي أوردها الطبري عن جندب بن عبد الله البجلي (ت: بعد 60)، فقد جاء في الرواية أن طلق بن حبيب سأله عن آية من القرآن، فقال له: «أُحرِّج عليك إن كنت مسلمًا لما قمتَ عني، أو قال: أن تجالسني».

وهذه الرواية قد تكون من أجل مسألة مشكلة، ولا يلزم منها أنه كان يمتنع عن عموم التفسير، وإن كان الأمران محتملين.

القسم الثاني: من وردت عنه أقوال في التفسير، وورد عنه التوقف في بعض التفسيرات من باب التحرُّج؛ كسعيد بن المسيِّب.

ويمكن ملاحظة أنَّ هؤلاء لم يكونوا يحرصون على الاجتهاد في التفسير، مع أنهم يملكون أدواته، وإنما كانوا يتكلمون في المعلوم من التفسير، وهو المنقول لهم عمَّن قبلهم من الصحابة أو بعض أقرانهم، لذا قد

ترد في بعض تفسيراتهم بعض الغرائب المتعلقة بأخبار بني إسرائيل لأجل هذا السبب، وهو أنهم ينقلون ما وردهم، ولا يجتهدون اجتهادًا خاصًا.

- والتوقف في الاجتهاد في بعض الآيات ورد عن القليل من الصحابة ممن تعرضوا للتفسير؛ كما هو الوارد عن أبي بكر وعمر رضي الله عنهما في التوقف في تفسير الأبِّ من قوله تعالى: {وَفَاكِهَةً وَأَبًّا} [عبس: 31]. وقد ظهر التحرُّجُ بنوعيه في طبقة التابعين:

الأولى: بعض علماء أهل المدينة، قال عبيد الله بن عمر: «لقد أدركت فقهاء المدينة، وإنهم ليغلظون القول في التفسير؛ منهم: سالم بن عبد الله، والقاسم بن محمد، وسعيد بن المسيب، ونافع».

الثانية: بعض علماء أهل الكوفة، قال عنهم إبراهيم النخعي: «كان أصحابنا يتقون التفسير ويهابونه»، ويقصد بأصحابه: علماء الكوفة من التابعين.

وهذا هو ظاهر الآثار. التي نقلها شيخ الإسلام وغيره. عن المتحرِّجين من التفسير،

أما علماء التفسير من أهل مكة وأهل البصرة وبعض أهل المدينة، فكان لهم قدم السبق في الاجتهاد في التفسير.

-وهذا التحرُّجُ لا يعني أنهم لا يفهمون معاني القرآن، وإنما هو مذهب خاصٌّ بمن توقَّف عن التفسير، ولم يرَ أن يكون من المفسِّرين تورُّعًا منه، مع قيام غيره به، فكأنَّه قد كُفيَ ذلك الأمر.

-مسألة في تَحرُّج أبي بكر من القول بالرأي في الأبِّ، وقوله به في الكلالة:

قد يقول قائل: لم توقّف الصِّديق في تفسير لفظ الأبّ من قوله تعالى: {وَفَاكِهَةً وَأَبًا} [عبس: 31]، فقال: «أي أرض تقلني، وأي سماءٍ تُظلني إذا قلت في القرآن برأيي، أو بما لا أعلم؟» (1)، وقال برأيه في الكلالة في قوله تعالى: {وَإِنْ كَانَ رَجُلُ يُورَثُ كَلاَلَةً أَوِ امْرَأَةٌ وَلَهُ أَخْ أَوْ أُخْتُ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا السُّدُسُ فَإِنْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاء فِي الثُّلُثِ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصَى بِهَا أَوْ دَيْنٍ غَيْرَ مُضَآرٍ وَصِيَّةً } [النساء: 12]، فقد روى الشعبي (ت:103) عنه قال: «إني قد رأيت في الكلالة رأيًا، فإن يكن صوابًا فمن الله وحده لا شريك له، وإن يكن خطأً فمني ومن الشيطان، والله منه بريء ...» (2)؟.

فالجواب:

1 - أنَّ جهل معنى «الأبِّ» كمفردة لا يؤثر على فهم المعنى العامِّ للآية، فهو ظاهر أنه نبات، لكنَّ تحديد نوعه عنده غير ظاهر، بخلاف الكلالة التي يتأثر بعدم معرفتها معرفة حكم الله.

2 - أنَّ أبا بكر كان عالم الأمة ومسؤولها الأول، والكلالة تحتاج إلى اجتهاد لبيان حكم الله في هذه المسألة العملية، فكان قوله بها مما لا بدَّ منه، بخلاف معنى «الأبِّ» الذي لو جُهِلَ معناه لم يكن له مثل هذا الأثر. -بعض المتأخرين اجتهد في بيان جملة العلوم التي يحتاجها من يفسر برأيه حتى يخرج عن كونه رأياً مذموماً. فالراغب الأصفهاني جعلها عشرة علوم، وهي:

علم اللغة، والاشتقاق، والنحو، والقراءات، والسّير، والحديث، وأصول الفقه، وعلم الأحكام، وعلم الكلام، وعلم الكلام، وعلم الموهبة .

فمن جمع هذه العلوم فسر القرآن برأيه فيما ليس فيه نصٌّ.

- والتفسير بالرأي يكون فيما جهته الاستدلال .